

مفهوم الظلم عند العثمانيين

وليد العريض

قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة ' مفهوم الظلم عند العثمانيين ' إلى الإجابة عن السؤال الذي يتردد في الأذهان دائماً، هل الدولة العثمانية دولة ظالمة؟

في البداية تمّ التعريف بمفهوم الظلم عند العثمانيين، وأشكاله ومقترفيه، إضافة إلى الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية للقضاء على الظلم، من خلال التحقيقات والعقوبات التي فرضتها على الظالمين، في العصر الكلاسيكي، ثم إصدار قوانين الجزاء بعد التنظيمات التي حددت بشكل واضح أشكال الظلم ومواد العقوبات الخاصة بكل نوع، حيث تعتبر خطوة متقدمة في ميدان حقوق الإنسان في تاريخ الدولة العثمانية. كما أوضحت الدراسة الآثار الفعلية التي خلفها الظلم على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فكانت سبباً رئيساً في سقوط الدولة العثمانية نهاية الحرب العالمية الأولى.

Abstract

This study The Ottoman Concept of Injustice is an attempt to answer the question whether the Ottoman rule was suppressive or not.

At the beginning the Ottoman cnocept of injustice and its forms were idnetified, and the meansures taken by the Ottoman government to combat social and political injustice were discussed.

During the classical period, the Ottomans introduced legisstations against political and social oppression of citizens. These laws clearly defined the different forms of oppression of the citizens. T hese procedures were considered a great development in the field of human right in the Ottoman Empire.

The study also discussed the effects of injustice and oppression in the political, social and economic life of the Ottóman empire, which ultimately contributed to its fall at the end of world war 1.

مقدمة

لم يخلُ قانون أي حضارة من الحضارات أو دولة من الدول -على اختلاف قوانينها ومواقعها وأزماتها- من الدعوة إلى تجنب ممارسة الظلم على شعوبها، بل مارست جلَّ جهودها للقضاء على العوامل التي تسبب ذلك. لكن ممارسة الضغط على الشعوب، قد أخذ حيزاً في تاريخ دول الشرق والغرب على السواء على مدى القرون الماضية. ومع هذا فقد أصبحت الهوة واسعة بينهما في الوقت الحاضر. فالغرب شهد تطوراً سريعاً في زيادة (حقوق الإنسان)، نتيجة للتطور الثقافي والعلمي والاقتصادي، بينما تميّز الشرق ببطء شديد في مسيرته، ولذا فهو لم يحاول رفع القهر والظلم عن مواطنيه إلا بصورة نظرية (١).

هذا الموضوع حمل أهمية خاصة في الدولة العثمانية، واثرة حضارات العرب والبيزنطيين والساسانيين والسلاجقة والماليك الجراكسة وغيرهم (٢). فقد نظر العثمانيون إلى الظلم، على أنه بدعة سيئة، حاول الموظفون العثمانيون من خلالها إيجاد منقذ قانوني لممارسة الظلم على السكان لتحقيق مصالحهم الخاصة. وحتى النصف الثاني من القرن السادس عشر، كانت الدولة العثمانية، ذات إرادة قوية وخدمة عسكرية منظمة، وقد وضعت كافة الإمكانات لخدمة النظام ضمن مقاييس وإجراءات واضحة (٣)، أكدت على تحقيق العدالة والابتعاد عن ظلم المواطنين. لكن حالة الضعف التدريجية التي بدأت تصيب الدولة منذ وفاة السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦)، وخاصة في القرنين الثامن والتاسع عشر، جعلت هذه الإجراءات غير كافية في هذا المضمار، فكانت إحدى المبررات الرئيسة التي اتخذها المؤرخون نقطة انطلاق لتقهقر الدولة شيئاً فشيئاً (٤) وهي نفس الأسباب التي جعلت بعض السلاطين العثمانيين يطلقون الدعوة لإعادة تقييم هذه القوانين، واتخاذ إجراءات نظرية وعلمية لإصلاح الخلل والفساد اللذين أصابا الدولة في ميادينها المختلفة. وبالتحديد منذ عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) (٥)، خلال فترة التنظيمات (١٨٣٩-١٩٠٨) (٦)، حيث تغير مفهوم الدولة العثمانية للظلم، وبدأت تنظر إلى موضوع (حقوق المواطنين) بمفهوم آخر ضمن برنامج الإصلاحات الشاملة.

تعريف الظلم عند العثمانيين

عرّف العثمانيون الظلم من الناحية الحقوقية، بأنه مجموعة من البدع (٧) المخالفة للمعرف والقانون، وهي مجموعة الذنوب التي تقترب بحق الرعايا من قبل القائمين على خدمتهم. كذلك هناك إمكانية ظلم الناس للموظفين المستأمنين على حقوقهم بمقياس الأحكام الدينية. إذن فالظلم حسب هذا المفهوم

واسع ودرجاته مختلفة وعقوباته متنوعة، ولكنها غير مصنفة تصنيفاً واضحاً ومحددًا. والدارس للوثائق العثمانية، يرى أنها مليئة بالنصائح السلطانية إلى الموظفين بعدم إيقاع الظلم والضرر على المواطنين، والتهديد بإيقاع أقصى العقوبات على ممارسيه ومنها التهديد بالقتل.

مقترفو الظلم

يتضح مما سبق، أن الذين مارسوا الظلم في الدولة العثمانية واقترفوه، هم من كانوا على علاقة مباشرة بخدمات المواطنين، من خلال الوظائف المنوطة بهم. وهم فئة قليلة من الولاة والموظفين من مدنيين وعسكريين، كالملتزمين وأصحاب التيمار وشيوخ النواحي والصوياشية (٨) والقضاة وآخرين. ومن غير هؤلاء فهم الرعايا الذين يشكلون القطاع الكبير في الدولة (٩). ولأن خدمة الدولة ارتبطت باسم الله، وهي تعني خدمة أولي الأمر من الناحية الدينية، وخدمة السلطان من الناحية السياسية حسب مفاهيم العصور الوسطى، فطبيعي جداً، أن يكون صعباً تصرف الموظفين تجاه الرعايا بشكل قانوني وعادل، رغم أن قوة السلطان الشرعية مرتبطة برفاهية الناس، ومعاملة المسلمين لبعضهم معاملة حسنة، ورعاية أهل الذمة في ظل الدولة والقانون.

فقد كان يمكن ممارسة ذلك من الناحية النظرية ومنع الظلم في ظل هذه الأسباب بسهولة، لكن الموظفين العثمانيين أبقوا طريق الظلم مفتوحة، وباستثناء بعض الحالات، فإن تصرفات الموظفين المدنيين والعسكريين، فيها ظلم كبير على الناس، من خلال الحصول على مقدرات الشعوب بالقوة تحت اسم خدمة الدولة والسلطان، تحت حماية قوانين الدولة ومؤسساتها.

لقد أثار مفهوم الخدمات العامة، الجدل بين رجال الدين والقانون، فبينما ربط العلماء هذه الخدمة بالدين وهي تنفيذ إرادة السلطان وأوامره حسب ما نصّت عليه الأحكام الدينية. عبّر عنها القانونيون بالارتباط المباشر بأوامر السلطان وتنفيذها دون وساطة الدين.

يتضح هنا، أن العلماء كانوا أكثر أماناً في مواجهة السلطان، لكن ذلك لم يكن يشكل أهمية كبيرة، لأن العلماء كانوا خارج دائرة التأثير الديني، فهم أيضاً يجمعون ما يسمى بالخرجية (١٠) من الشعب أجرة لهم على أعمالهم في المحاكم الشرعية، أو في المؤسسات الدينية الأخرى، إذن إن ممارسة الظلم مرتبطة بعمل الموظفين، مهما اختلفت أصنافهم ومهما اختلف المسمى الوظيفي، وذلك لسهولة اتصاليهم المباشر بالمواطنين (١١) ويستثنى من هؤلاء، فقط موظفو القصر السلطاني، حيث لا يوجد لهم مثل هذه الإمكانية للإتصال المباشر بالمواطنين، لكن ربما يضطلمون في تحريض الآخرين على ممارسته (١٢).

إن موقع الذين يعملون في الخدمات العامة، مهم في قائمة الجزاءات، فالعساكر بمختلف رتبهم تنحسب لهم فرص ممارسة الظلم من أدنى رتبة إلى أعلاها. ومن الواضح أنه عندما تتسع دائرة الوظيفة والمسؤولية، فإن أعداد الذين يمارسون الظلم يتصاعد وتتسع معه دائرة الذين يقع عليهم الظلم. فأصحاب الرتب الكبيرة، يمارسون الضغط على الناس بطرق مختلفة وبشكل مطرد، ويحصلون أكبر قدر ممكن من المال منهم. ويؤكد لطفي أفندي أنه في عام ١٦٨٨/١٠٠ قد حامت شبهات كثيرة حول ظلم متصرف مرعش عزت باشا وغيره من الباشوات الذين حصلوا على أموال كثيرة على شكل هدايا زادت عن ألفي قرش دفعها الأهالي للتخلص من ظلمهم (١٣). كما أن هناك حوادث كثيرة، سجلتها الوثائق وكتب المؤرخين والرحالة (١٤) وجميعها تحدثت عن ظلم الولاة، وشاهد حي على تلك الحوادث نفوذ آل العظم في بلاد الشام والشهابيين في لبنان. وظاهر العمر في فلسطين بين الأعوام ١٧٧٠-١٧٧٥م والي صيدا عبدالله باشا الخازندار ١٨١٩-١٨٣٠م (١٥).

كذلك فإن مصروفات السلاطين الذين يعيشون في القصور كانت على حساب الأهالي (١٦). سواء كانت من موارد خاص سلطان أو البشارات وغيرها. إضافة إلى ذلك نرى أن أصحاب الرتب من أهل الذمة، ساروا على هدي أقرانهم أو أمثالهم من المسلمين ولا ننسى أن أصحاب قوى النفوذ المحلي من الأمراء والمسلمين، في صراعهم على السلطة، كانوا بحاجة إلى الأموال، ولذا فقد سلكوا طرقاً مختلفة للحصول عليها، وقدماروسوا ضغوطات على الأهالي بمن فيهم أبناء عموماتهم، ويتضح أنه ليس هناك فرق بين ممارساتهم وممارسات العساكر من أصحاب الرتب الكبيرة؛ بل أنهم اقتفوا أثر الولاة وما شابههم في إيقاع الظلم على الناس (١٧).

أنواع الظلم

وبشكل عام هناك أنواع مختلفة للظلم مارسه موظفو الدولة العثمانية، أهمها عمليات الابتزاز التي مارسها كبار الموظفين لتحقيق منافع شخصية ومادية، كتحصيل الضرائب القانونية فوق الحد المعقول، أو جمع الأموال تحت مسميات مختلفة، وتشغيل الرعايا في أعمال خاصة بهم وخارجة على القانون، رغم أن تلك الأعمال لا يقوم بها الناس طواعية. ولذا تمارس عليهم ضغوطات مختلفة، وتجمع الضرائب بطرق شتى، وقد ظهر ذلك بشكل قاس ومميز.

كانت لبنان إحدى مناطق الالتزام التي تعتبر مثلاً للضرائب التي تحصل مضاعفة وبشكل غير قانوني، حيث كانت الضرائب القانونية تعتبر للسلطان والثانية لملء جيوب كبار الموظفين ويذكر ULUCAY حوالي ثلاثين ضريبة غير قانونية كانت تخصى من لبنان والولايات العثمانية الأخرى.

وأهمها الإكرامية، مباشرة، مروية تشريفية وخريجية محكمة وخريجية محاسبة، وعشر دية وتفتيش على الأشقياء والمتمردين على الدولة (١٨).

من هنا يتضح أن الموظفين جمعوا أموالاً طائلة تحت هذه الأسماء التي لم يذكر منها إلا القليل في قوانين نامة، أو كانت لها أوصاف حقوقية أو ثبت أنها مصاريف خدمات... فعلى سبيل المثال، وجد أن الضرائب التي حصلت من لواء أكيدر EGRIDIR في عام (١٥٤٦) تحت مسميات أو تلاق (ضريبة مراعي) وكسير (مقطوعة Kesir) وغيرها من ضرائب المزارع والأشجار المثمرة، كانت مخالفة لقانون نامة اللواء (١٩) ويتضح حصول ضريبة تحت اسم جريمة في القرن السابع عشر (٢٠). كذلك جمع الصوباشية ضرائب تحت مسميات (مؤسسة شيخ الإسلام)، ومشاهرة (رواتب شهرية) وبخشيش قدوم (ضريبة زيارة لأحد الموظفين). كما جمعت ضرائب في الأناضول تحت أسماء مير ميران ومير لواء (أي أمير الأمراء وأمير اللواء) وفوفودة (من ألقاب أمراء ولاية الأفلاق والبلقان). وقام السباهية في القرن الثامن عشر في إحدى قرى الأناضول بتحصيل (أقجيتين) عن كل فقير تحت اسم (رسمي مزرعة) بالقوة (٢١)، وجمعوا الطعام والأعلاف لهم ولحيواناتهم.

وقد ورد أن هذه الضرائب مخالفة للقانون تحت عبارات «خلاف شرع ومغاير دفتر» (٢٢) ومن المعروف أن الضرائب القانونية من التكاليف العرفية (٢٣) والشرعية (٢٤) كانت تسجل في دفاتر المالية في الولايات والمركز، أما الضرائب غير القانونية، فكانت أشبه بحالة مرض عند الموظفين العثمانيين، وكان يعبر عنها بتكاليف خارج الدفتر، أي ضرائب خارج القانون. ولم تبطل ممارسة مثل هذه العادات حتى بعد تنظيمها في عهد السلطان سليمان القانوني.

وأفادت الوثائق بوجود ضرائب وتكاليف خارج دفاتر أهل الذمة عام ١٦٧٢ (٢٥) وتكررت شكاوى أهل حلب بهذا الخصوص (٢٦). كذلك الرعايا العاملون في الخواص الهمايوني (٢٧)، وقد تضاعفت عليهم الضرائب ست عشرة مرة عما هو مقرر قانونياً، حيث يتضح من دفاتر ولاية حلب إنه قد يجمع من كل فرد أربعمئة أقجة، رغم أن المقرر على الفرد الواحد هو خمس وعشرون أقجة، ويعتبر هذا التصرف تعدياً وتجاوزاً (٢٨).

ومورس هذا النوع من الظلم على المهاجرين من الرعايا من قبل رؤسائهم، وقد أوضح الموظفون أنفسهم أنواع التكاليف والضرائب التي حصلوا عليها. ويروى أن كبير الرهبان ورجال الدين من أهل الذمة قد تحالفوا مع الموظفين المسلمين، وحصلوا ضرائب زائلة من أهل جنسهم وملتهم واستعبدهم (٢٩) وفي نفس الوقت كان رجال الدين المسيحي يتعرضون إلى الاستغلال من الموظفين غير المسلمين كذلك.

ويدلنا على ذلك أن رجال الدين في سالونيك قد دفعوا ما يزيد عن ثلاثماية قرش رغم إعفاء تسع عشرة كنيسة فيها من الضرائب (٣٠). وتبين أن الموظفين من أهل الذمة كانوا يقومون بمثل هذه الأفعال، وتعرض رجال الدين المسيحي وغير المسلمين إلى مثل هذه الأحوال.

وسائل الموظفين في ممارسة الظلم

سلك الموظفون طرقاً متنوعة في جمع الضرائب، وجوهرها التحايل على القوانين كما فعل موظفو جمارك استانبول واسكندرية وعكا، وغيرها (٣١).

هناك حوادث كثيرة في الوثائق تدل على أن الموظفين، غير مضطرين للقيام بجمع الضرائب بأنفسهم، بل كان رجالهم يقومون بهذه المهمة، ففي عام ١٠٨٤ / ١٦٧٣-١٦٧٤، أرسلت قرى لواء يكتي شهير الأموال والحيوانات دون أن يأتي إليها من يجمع الضرائب (٣٢)، كما درج الموظفون على زيارة التجمعات السكانية في مراكز الألوية والولايات وتكليف الناس بخدمات مجانية (٣٣) وكانت هذه الممارسات غالباً ما تتم في مواسم تعرف بالدورة (٣٤).

ومما سهل هذه التصرفات على الموظفين، تغاضي رجال القضاء ومشاركتهم الموظفين سرقة ونهب حاجيات الناس بعد تقييدهم بالسلاسل باسم القانون، كما فعل قاضي طور حالة ومتسلمها ومصطفى جاووس، حيث اتفقوا على سرقة الأهالي وقاموا بتقييد ما يزيد على خمسين رجلاً (٣٥)، وهناك حالات مشابهة كثيرة من الظلم والقرصنة قام بها رجال الدين مع الانكشارية. ففي الأمر الصادر إلى قاضي أنابولي، ومحافظها الصوياشي سليمان، تبين أنهما قاما بالهجوم على بيت أهل الذمة، وكسرا صندوقه، وسرقا منه حوالي أربعمائة ذهبية إضافة إلى مئة قرش أخرى ظلماً. وقد طلب من قائد الانكشارية حسن آغا إجراء اللازم والتحقيق في هذه القضية (٣٦).

كانت الأفراح والأعراس إحدى الفرص المهمة لمثل هذه السلوكيات، حيث كانت تؤخذ ضرائب على الأفراح، كما كانت فرصة لجمع الناس وتحصيل الضرائب منهم (٣٧) ولم يكن الباعة والتجار يستثنون من دفع الضرائب بشكل إجباري أيضاً (٣٨).

إن استنزاف الأموال من الرعايا عن طريق الرشوة، يمثل في نظر الشعب وسيلة للنجاة من الظلم البشع، أو لتحقيق رغبات الخارجين على القانون. ورغم أن الرشوة كانت قليلة قياساً بضرائب أخرى، وأنها وسيلة لحماية المواطنين عند الخروج على القانون، إلا أنها تعتبر إحدى مظالم الولاة والموظفين، وتحوي في دائرتها مجموعة من الذنوب المقترفة (٣٩).

كان بعض المكلفين بالخدمة أو الموظفين، يقومون بعمليات تزوير للوثائق والأختام، استطاعوا من خلالها منح أنفسهم رتباً ومهمات غير قانونية، جمعوا بوساطتها الأموال من الناس. ودلت الوثائق على أن الموظفين المكلفين بجمع عجمي أو غلان (أحدى فرق الانكشارية)، كانوا يبيعون هذه الوظيفة إلى غيرهم بعد انتهاء مهماتهم، ويسجلون ذلك في الدفاتر، لجمع الأموال وما يحتاجونه من الناس بفرمانات مزيفة (٤٠).

وقد أوضح الحكم الصادر إلى محافظ قيسارية على ضرورة إعادة التيمارات التي حصل عليها رجال الانكشارية ظلماً إلى أصحابها. وأن ترسل جميع البراءات إلى استانبول للتأكد من تسجيلها في الدفاتر الأصلية حالاً، وأن يقوم بالقضاء على عمليات التعدي والظلم التي يمارسها رجاله وقت الحصاد (٤١). ولم يستثن رجال القضاء من قضاة ومحضرين من مثل هذه التصوفات، فهم أيضاً قاموا بتزييف الوثائق وتصحيح الوثائق المغلوطة وتسجيلها وتسجيلها في الدفاتر (٤٢). وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الوسائل كانت تؤذي الناس والفقراء الذين لا يملكون القوة المادية وكذلك صغار الجنود الذين هم خارج دائرة الخدمات العامة.

كما أن التحالف مع المتمردين كان يعني في أكبر مضامينه الظلم الذي يقوم به العساكر، فقد وضعوا أمن الدولة في خطر، فكان الصوباشية وبالتعاون مع الأشقياء يغيرون على القرى، ويجمعون ما يستطيعونه مع الأموال النقدية والعينية، وكانت قبرص والآناضول مثلاً حياً على ذلك (٤٣).

كذلك تعاونت الانكشارية مع الأشقياء في هذا المجال، وقدمت منافع مادية، واستعملوا الشدة مع الناس، إضافة إلى عصبانهم لكثير من أوامر الدولة في تواريخ مختلفة. فهذه العناصر جميعها شكّلت اقتراف الظلم وتمعدت حدوده في كثير من الحالات (٤٤).

إن أصحاب القوة والنفوذ من رجال الدولة، قاموا بممارسة أفعال سيئة لتحقيق مصالح مادية، فارتكبوا جرائم وذنباً كثيرة، كتحصيل الضرائب الزائدة، لكن جزءاً من هذه الوظائف كانت الدولة نفسها تقوم بتكليفهم بها، أما القسم الآخر، فكان يقوم بوضع اليد أو تحويل جميع الضرائب إلى جيوبهم. وهذا ما يسمى بالاختلاس. فمثلاً عند حدوث الحرائق في العاصمة، كان الموظفون المكلفون بإطفائها، يهددون الأغنياء بهدم بيوتهم، رغم تضررها من هذا الحريق.

وكان القصد من ذلك استنزاف أموالهم وابتزازهم، وهذا يدل على السلوكيات الفردية لكبار الموظفين لتحقيق مصالحهم الشخصية. إن مثل هذه الحوادث انتشرت في استانبول بشكل خاص وفي المدن الكبرى بشكل عام في القرنين الثامن والتاسع عشر. كما أن السبيانية وأصحاب التيمار، قد

حصلوا على أموال وذخائر زيادة عن الحد المعقول، وعلى فوائد مضاعفة مقابل الديون التي كانت لهم على الرعايا والفلاحين سواء كانت عينية أو نقدية (٤٦).

إن هذه الأساليب التي ذكرناها، كاستغلال الدورة أو الخداع والتزييف أو الاختلاس أو عن طريق التحالف من المتمرين والأشقياء أو استعمال أساليب الشدة، هي التي كانت تمارس باستمرار وتشاهد في كثير من الوثائق.

وقد ذكر الأجانب الذين طافوا في البلاد العثمانية ذلك في تواريخهم وتقاريرهم ومذكراتهم. حيث أعطوا تفاصيل دقيقة عن هذه الوسائل ونتائجها. ولا أدل على ذلك من Tavernier الذي ذكر أن بعض رجال الانكشارية قد قطعوا عليه الطريق بين فيلية وصوفيا ولم يطلقوا سراحه وسراح أصدقائه إلا بعد الحصول على بضعة قروش منهم (٤٧).

وكثيراً ما كان الحجاج المسلمون والمسيحيون، عرضة للسلب والنهب بعد ابتعادهم عن مراكز الولايات. ويوضح جودت في حوادث سنة ١٨١٧-١٨١٨، أنه تعجب من الجسارة التي تؤخذ بها النقود من الحجاج، رغم أنها منافية لأوامر السلطان (٤٨). وكان الحجاج كذلك مجبرين على الدفع إلى أشرف مكة أو يعاقبون بعقوبات مختلفة كالصلب والجلد (٤٩).

يتضح هنا، أنه إذا ما طبقنا الحقوق العثمانية، ورغم أن العقوبات فكرة مركزية لتحقيق العدالة في القانون العثماني، إلا أنه وجد حذر شديد في تطبيقها، وحسب قانون الجزاء الاسلامي؛ إن الحقوق العرفية تغير من حين إلى آخر، فهي خارج القانون، لأنها مرتبطة بإرادة الحاكم، فالجزاء العرفي له مجالات واسعة، وخاصة أن أساليب الظلم التي اقترفها الموظفون العثمانيون ضد الدولة والمواطنين، لم تعط المعنى الكاف للموضوع، بل اقتصر على الفوضى والضيعة. كذلك فإن علماء الفقه المسلمين، لم يستطيعوا تحديد مفهوم واضح للظلم، بل جعلوه عائماً، فهو في نظرهم ذنب كبير ويجب اجتنابه. ولهذا السبب فإن العقوبات كانت عائمة وليست قاطعة. ولم تكن تدل على درجات الظلم أيضاً. وفي رأينا، يمكن تقسيم الظلم إلى ثلاثة أقسام هي:

ظلم الرعايا، لتحقيق منافع خاصة بدون حق قانوني كالضرائب والرشاوي، وظلم الدولة، كالاختلاس والتزوير، أما أكبر درجات الظلم فكان تحالف المتمردين والموظفين في ارتكاب جميع أنواع المظالم، وبطبيعة الحال فإن نتائج هذه الأصناف الثلاثة تحملتها الدولة والمواطنون على حد سواء.

العقوبات

منح بعض الولاة وكبار الموظفين صلاحيات لإجراء التحقيقات مع الموظفين والقضاة الذين صدرت شكاوى بحقهم. لكن هذه التحقيقات لم تكن قانوناً ثابتاً أو سلوكاً واضحاً، وإنما ارتبطت بوجود الشكاوى سواء كانت إلى الولاة أو إلى السلطان مباشرة، فهي حق مكتسب لأي مواطن عثماني مهما اختلف موقعه أو دينه. إن عروض الشكاوى المسجلة في المحاكم، كانت ترسل إلى استانبول للنظر فيها وتحديد نوعية الجزاء. وبطبيعة الحال، فقد تولى القضاة هذه المهمة، حيث كان يرسل لهم (فرمان) لهذا الغرض. وأثبتت دفاتر المهمة والشكايات المليئة بالأوامر المتعلقة بهذا الخصوص (٥٠). أن بعض التحقيقات أثبتت وقوع الظلم وتقدير الضرر الواقع على أصحابه (٥١)، وبعد استشارة استانبول بنتائج التحقيقات، كانت بعض العقوبات تنفذ على صاحبها في مراكز الولايات والأقضية (٥٢). وفي بعض الأحيان كان يطلب من أصحاب القضية والشهود القدوم إلى استانبول لاستكمال التحقيق (٥٣) وكان الاحتمال الكبير هو إيقاع عقوبة عرفية على المذنبين كالنفي والغرامة (٥٤).

كانت هذه الفترات الطويلة من التحقيقات، التي امتدت إلى سنوات طويلة، تمنح فرصة كبيرة للمذنبين للتفكير في كيفية التخلص من هذا المأزق، سواء بالاتفاق مع الشهود أو رشوة أصحاب العلاقة، أو تخفيف الظلم عن صاحبه. أو ربما التفكير بالتمرد على الدولة، ولهذا كانت الدولة تقوم ببعض الإجراءات الاحتياطية، كاعتقال الشهود، أو فرض حراسة مشددة على بيوت الهاربين منهم. وكانت هذه الإجراءات تثير الغضب عند المذنبين والشهود الذين كانوا لا يتورعون عن مهاجمة المحاكم ومنع عمليات التفتيش أو أعاقها (٥٥).

أما إذا أظهرت نتائج التحقيقات براءة الشاهد، فهذا يعني إسقاط الدعوى أما المفترون والمزورون في شهاداتهم، فكانوا يقعون تحت طائلة العقاب، وأهما: التعزير، أما الشاهد المذنب فكانت تقع عليه عقوبات مختلفة، سواء كانت شرعية أم عرفية يقوم بتنفيذها المسؤول المختص (٥٦).

لم يرد في القوانين العثمانية قبل التنظيمات، تصنيف للعقوبات، وفي ضوء الوثائق والمصادر العثمانية يمكن تقسيم هذه العقوبات إلى قسمين:

عقوبات خفيفة: كالتيوبيخ والتعزير، حيث كانت تصدر الأوامر لإعادة الأموال إلى أصحابها (٥٧) وقد طبق التعزير على أعلى الدرجات الاجتماعية، وكان يشمل إضافة إلى السب والشتم والتحقيق، اللطم على الوجه فكان يطبق بصورة خاصة على صغار الرتب من العساكر. وقد ورد في توبيخ نامه التي وجهت إلى والي الشام صالح باشا عام ١٢٣٣ / ١٨١٧-١٨١٨ م أوامر مشددة لإعادة الأموال التي أخذها من أصحابها إليهم مرة أخرى (٥٨).

وتذكر وثيقة مؤرخة في عام ١٥٧٢، أنه قد اقترف اثنان من الأتراك سفينة أحد القباطنة الفرنسيين في مأرب باليمن، وحاولا بدون وجه حق أو وجود فرمان في أيديهم أخذ نقود منه بالقوة. لكن القبطان العثماني قام بلطم عساكره على وجوههم بسبب فعلتهم هذه (٥٩). وتحدث (ساندرسون عن ضرب باشا القدس لبعض جنوده من الانكشارية الذين قاموا بنفس التصرف معه. ثم قاموا بتقبيل يديه وطلب العفو منه، بعد أن قدموا له الفواكه والورود (٦٠).

كما يُعدُّ تبديل وظائف الظالمين أو عزلهم عن وظائفهم بمثابة عقوبات خفيفة مقارنة بعقوبات النفي والإعدام. وأن بعض العقوبات الخفيفة طبقت على فرسان السباهية إضافة إلى نزع تيماراتهم منهم أو عدم زيادتها لمدد طويلة، كما حدث مع والي الروملي محمد باشا في عام ١٩٦٠ بسبب الشكاوى التي وردت إلى الديوان بحقه، فقد نزعته منه قرية الزيتون التي كانت تيماراً له (٦١).

أما العلماء والقضاة، فقد طبقت عليهم عقوبات العزل مقرونة بالنفي أحياناً.

أما العقوبات الكبيرة: فقد صدرت أحكام بالعقوبات على بعض الظالمين دون معرفة نوع الجريمة، فهذا العقاب هو من اختصاص السلطان وينفذ في (استانبول) بعد استكمال التحقيقات اللازمة. وقد شملت الحبس والأشغال الشاقة والنفي والإعدام وكان الإعدام -بدون شك- أقوى وأضخم هذه العقوبات.

ففي أمر صادر إلى قائد طائفة (الكونللو) (المتطوعون) في مصو مؤرخ في سنة ١٥٢٤، حثَّه بإجراء عقوبة الإعدام عليه إذا لم يكف رجاله عن إيقاع الظلم على الناس، وبعد قطع علوفتهم سيؤمر بقطع رؤوسهم. ولكن الوثيقة أظهرت الحذر من التسرع في تطبيق ذلك، إذ أمرت أمير أمرائهم بمحاولة ردعهم باللين والسياسة أولاً (٦٢).

وقد شهد عصر السلطان سليمان القانوني، تنفيذ عقوبات إعدام كثيرة بعد إجراء التحقيقات والمحاكمات وخاصة بمحصلي الأموال، وطبق قانون المصادرات على الذين نفذ بحقهم القتل، بموجب فتاوى كثيرة (٦٣).

يتضح من ذلك أنه لم تجر تصنيفات لنوعية الظلم والعقوبة المقابلة له، بل لا يمكن وضع مقياس لذلك إذ إن الظالم كان يمكنه الحصول على العفو لحظة تنفيذ الحكم. بموجب كلمة من السلطان، أو تعهد لفظي من المتهم بعدم تكرار مثل هذا الذنب. وكان يمكن إيقاع عقوبات جماعية في آن واحد، وإقرار تعويضات للمظلومين مما يساهم في التخفيف من الحكم أو الغائه.

وفي حالات الرشوة، كان مانحو الرشوة يرفعون دعاويهم مطالبين بإعادة الأموال التي دفعوها إلى العساكر والموظفين رغماً عنهم. وأحياناً كان مقدّمو الرشوة يجدونها فرصة للتخلص من الولاة الظالمين أو رجالاتهم، فيحتالون عليهم لقبول الهدايا، ثم يشتكون عليهم.

وكانت الأموال تعاد إلى أصحابها بموجب القانون ولم تقدّر حسب رغبات أصحابها، وقد تحدّث قوانين نامة والوثائق عن استرجاع كثير من المظلومين لأموالهم، التي دفع الموظفون جزءاً منها من جيوبهم كتعويضات لهم، وكان وكلاء المتهمين الموجودين في استانبول يدفعون إلى الخزينة عن رجالاتهم الموجودة خارج العاصمة (٦٤).

ورغم التحقيقات والنتائج والعقوبات التي تحدّثت عنها الوثائق، إلا أنّ نتائجها، لم تؤت ثمارها، لأنّ كثيراً من التحقيقات، كانت تستمر زمناً طويلاً، قد يزيد عن عشرين عاماً، وأنّ بعض القضايا قد تُفتح التحقيق فيها بعد مرور عشر سنوات على حدوثها، كما أنّ عمليات التفتيش والتحقيقات قد أُجريت على القضايا التي مرّ عليها خمسة عشر عاماً (٦٥).

جهود الدولة لمنع الظلم

قبل التنظيمات:

نتيجة لممارسات الظلم، كان من الطبيعي أن يطرح بعض رجال الدولة العثمانية في فترات مختلفة بعض الأفكار بشكل عقلائي لمنعه، ولأنّ مرجعية الدولة العثمانية هي الشرع الاسلامي لم نجد أحداً منهم يطرح فكرة جديداً وإنما تطوير لبعض مواد القوانين. وحتى عصر السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) لم تكن هناك إمكانية لتشخيص المفساد ضمن قانون واضح، فقط تكرّرت في سياسات نامة ونصائح نامة في فترات مختلفة، ومنها:

- انتشار الظلم أصبح حالة واقعة.
- الملك يصبح خراباً مع الظلم.
- الرعايا تناشد السلطان لدفع الظلم عنها.
- وجوب تصحيح قانون الالتزام.
- إلغاء العادات السيئة التي انتشرت للحصول على الوظائف كالرشوة.
- ضبط نظام التيار في الإحصاءات الجديدة.
- صوت الشعب للشعب.

- للقضاء على التجاوزات القانونية يجب صرف الجهود ومعاقبة القائمين على خدمة الشعب من الموظفين الذين يمارسون الظلم.
 - التصرف بأسلوب عادي تجاه الناس وعدم إرهابهم.
 - عدم ممارسة أساليب القسوة والخشونة عند جمع الضرائب القانونية.
- من هنا نرى أن كل هذه الأفكار تصور الظلم الواسع للناس، وكانت الجهود المبذولة قاصرة وعاجزة عن منع ذلك.

التطبيقات

صدرت في الدولة العثمانية (فرمانات) كثيرة تحت اسم (عدالت نامه)، نصت على إلغاء العادات والبدع التي فتحت طريق الظلم. وغالباً ما كانت تصدر هذه (الفرمانات) عند نهاية الحروب أو عند اعتلاء السلطان للعرش أو ظهور حوادث مهمة. ومن أهمها: (عدالت نامه) التي صدرت في عام ١٠٠٣ / ١٦٩١-١٦٩٢ ووزعت في جميع أنحاء الامبراطورية، أوضحت أن التشلي عن قوانين السلطان سليمان القانوني، كان سبباً في خراب المملكة، وطالبت بالقضاء على البدع السيئة التي تبعت ذلك، ومعاقبة الذين يمارسون الظلم، وعلى الذين يؤذون الشعب والناس ويتعمدون على حقوقهم (٦٦)، وفي أحيان أخرى كانت عدالت نامه تثبت بعض أنواع الضرائب وتنص على معاقبة الظالمين الخارجين عليها. وقد أوضحت عدالت نامه أخرى مؤرخة في ١١١٦ / ١٧٠٤-١٧٠٥، عدم التسبب في الحزن للناس أكثر مما هم فيه، وعلى صون وحفظ الرعايا والبرايا من الظلم، كما ألغت تكاليف الحرب على الناس (٦٧).

وبشكل عام نرى أن عدالت نامه وما شابهها من القوانين، جادت لتحقيق العدالة وإلغاء جميع القوانين التي فتحت باب الظلم، وخاصة مقادير الضرائب أو تكاليف الحرب، كما أوضحت هذه القوانين الأهمية الاقتصادية والمالية لهذه المناطق، وممارسات الظلم فيها (٦٨).

وضمن هذه التوجهات نرى أن (الفرمان) الصادر في عام ١٦١٤-١٦١٥، حث محصلي الضرائب على عدم ممارسة الظلم ومعاملة الشعب بالحب والحفاظ على الأمن والأمان، وفي فرمان للسلطان سليم الثالث، أمر المتسلمين والولاة بعدم أخذ أقجعة واحدة زيادة من الناس عما هو مقرر في الدفاتر (٦٩) كما حثت عدالت نامه صادرة عام ١٨٢٦/١٨٢٧ الموظفين على عدم الحصول على أموال مخالفة للقانون، مهما كانت رتبهم سواء كانوا وزراء أو أمراء ونهت على عدم إيقاع الظلم على الناس بشكل عام (٧٠).

ونرى أن الدولة العثمانية، قد تابعت في بعض الأحيان إجراءات التطبيق لمعرفة إن كان الموظفون، يقومون بتنفيذ ما جاء في هذه (الفرمانات) أم لا، فأرسلت بعض فرق التفتيش، تتكون من رجال فيهم صفات الأمانة والالتزام بالمسؤولية، وقد حوت بعض الفرمانات التي صدرت بهذا الخصوص بعض التفاصيل في ذلك، كالتأكد من مصروفات القضاة والنواب وإحصاءات التيمار والزعامات وسماع شكاوي المواطنين حول ذلك. (٧١)

وأحياناً كانت (الفرمانات) تدعو إلى النظر في حالة الناس من قوة أو ضعف، ويطلب الحصول على أقل قدر ممكن من الضرائب في الظروف الاستثنائية كالحروب، وزيادة هذه الضرائب بعد تطور الحالة الاقتصادية، أو إسقاط بعض مقادير الضرائب عن الناس، أو تقسيطها على عدة سنوات (٧٢).

إن المناطق التي كثرت الشكاوى بحقها، وتعرضت إلى ظلم الولاة، جعلت (استانبول) تعيش حياة غير عادية. فكلفت لجان التفتيش ببذل الجهود والمهمة لحل مثل هذه المشاكل، حيث طالبت الولاة باتباع هذه الأوامر بالقوة، وما من شك في أن الحكومة العثمانية ورجالها، قد اتخذوا في بعض الأحيان إجراءات فعالة في إنزال العقوبات الصارمة بحق الظالمين، لكن هذه الإجراءات لم تكن فعالة على المدى الطويل، ولم تستطع القضاء على شكاوى الظلم؛ لأنها كانت متراكمة ومتأصلة عبر عدة قرون.

وحسب هذه الحال، فقد وضعت بعض القواعد المنظمة لهذه القضايا، وأفكاراً لإنزال عقوبات صارمة لمنع إقرار الظلم، وبالتحديد في عصر السلطان محمود الثاني، حيث قامت الحكومة بزيادة التدابير وتنظيم كادر الموظفين وسلطاتهم، فكانت جهوداً تمخضت عن وضع الخطوات الأولية لحل مثل هذه المشاكل (٧٣).

بعد التنظيمات:

قفزت الحقوق في التنظيمات العثمانية درجة كبيرة في الميدان القانوني فأصبح هناك تطور وتقدم في إيضاح وتفصيل مفهوم الظلم الغامض. وقد حدث هذا التطور في عهد السلطان محمود الثاني حيث صدر القانون الخاص بالموظفين العثمانيين عام ١٨٣٨م (٧٤)، لتحقيق العدالة وبيان أنواع الظلم التي لم تكن واضحة من قبل. ويُعد ذلك اعترافاً صريحاً بوجود الظلم.

وباللقاء نظرة على مواد هذا القانون، يتضح أنها نصّت صراحة على أنواع الذنوب، وعقوباتها ضمن القانون، ولم يعد يحاكم أحد كيفياً كما كان يحصل في السابق، وقد حدد القانون أنواع الظلم التي يمكن أن يمارسها الموظفون حسب الأهمية: الرشوة، وعدم القيام بالواجب، والإهمال بالعمل

وتأجيله، وإفشاء أسرار الدولة، القرصنة أو الحصول على الأموال بدون وجه حق، وجنح مختلفة، والهروب من الظلم والتعدي من قبل الموظفين. كما نصّ القانون على أهم وظائف الدولة، هي وقاية الأهالي من الظلم والتعدي وحماية الفقراء، وهذه الوظائف منحت لهم من طرف السلطان، ولهذه الأسباب؛ فإن مخالفة الوظيفة، والظلم والغدر بالأهالي والرعايا، وتحصيل الضرائب دون الحصول على أمر وإرادة سلطانية، والإعدامات والمصادرات، ومعاقبة الناس خارج القانون، يعتبر جريمة كبيرة. وبهذا فإن دائرة الظلم والتعدي أصبحت واضحة، ويقصد بها أن تراكم مثل هذه الممارسات عبر مئات من السنين يؤدي إلى اتساع دائرة الظلم.

نص القانون على أن اعتراف هذه الذنوب -التي تُعدّ أفعالاً خطيرة- كانت سبباً في خراب المملكة، ولهذا السبب فإن الذين ذكروا كمذنبين وقاموا بمثل هذه الأفعال -حتى الوزراء منهم- سيلقون قصاصهم العادل. وعند ثبات التهمة: نص القانون على استرداد ما أخذه الظالم من المظلوم، وإذا لم يكن المظلوم حياً، فإن هذه الأموال ستصرف لصالح فقراء المسلمين أو تودع في الخزانة. وإذا أحدث أحدهم ظملاً ولم يكن من أهل الفساد، وكان الهدف من القتل الموت، أي مع سبق الإصرار، فقد وجب إجراء القصاص العادل على القاتل بالقتل، وكان هذا النوع من القصاص على أصحاب الرتب الكبيرة، يحتاج إلى أمر سلطاني، فالسلطان وحده يأمر بإجراء العقوبة المناسبة أو إصدار العفو وإسقاط الجرم عن صاحبه.

- إن تأييد مثل هذا القانون البدائي قد توقف، وقد ألغيت بنود العقاب الكيفي، لذا فإن الكشف عن الذنوب وتصنيفها يعد خطوة متقدمة -لا شك فيها- كما ألغيت عقوبة العزل أو تنزيل الرتبة كإحدى عقوبات الظلم.

في ٣ تشرين الثاني عام ١٨٣٩، أعلن السلطان عبدالمجيد فرمان خط شريف كلخانة للاستمرار في التنظيمات التي بدأها والده، وأكد بداية على إقرار الدولة للحقوق. وبعد سبعة أشهر أي في ١٨٤٠/٥/٣ صدر قانون الجزاء العثماني.

لقد فسّر القانون الجديد مفهوم الظلم ونظام الحقوق كما يجب، إذا لم يعد هناك غموض لهذا المفهوم كما كان في السابق. وقد فصل في بابه الأول أنواع الظلم التي يمارسها موظفو الدولة ومثال ذلك:

«سيجري القصاص بحق أي موظف في الدولة أو غيره، حتى ولو كان وزيراً قتل راعياً».

وهكذا فإن من يمارس فعل القتل يعاقب بالقصاص الشرعي، وذلك يعني أن هذه الحالة هي:

تطبيق أقوى أنواع الجزاء حسب الشرع، وهو مطابق للشرعة الإسلامية، وكان قانون العقوبات لعام ١٨٣٨ قد وضح هذا المفهوم قبل صدور التنظيمات، حيث طرح كيفية معاقبة أصحاب الرتب الكبيرة، ولكن ذلك ترك للسلطان ولم يعط أي تفصيلات.

- أما المادة الثانية من نفس الفصل، فقد أوضحت أن الكبير والصغير متساويان في مادة القتل، سواء أكان موظفاً أو غيره. ويحبس من ضرر شخصاً ما بين خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر.

- أما المادة الخامسة من الفصل الثالث، فقد نصت على أنه لا يحق أن يأخذ مال أحد بدون وجه حق بأي طريقة كانت، ومن يقترب هذا الذنب، فيجب عليه أولاً أن يعيد ما اغتصبه إلى أصحابه أو دفع تعويضات بدل ذلك. وكان الموظفون الذين يقتربون مثل هذا الذنب يطردون من الوظيفة، أما غيرهم فكان يعاقب بالنفي لمدة سنة كما ورد في المادتين الأولى والثانية من الفصل الخامس.

- وجاء في نفس الفصل أيضاً، أنه لا يستطيع ولا يجوز للموظفين أن يحصلوا على أموال خارج وظيفتهم، ومن يقترب هذا الذنب، تسترجع منه النقود والأموال التي حصل عليها، وإذا لم تكن معه، تحصل منه بطرق أخرى، وقد يعاقب الموظفون المذنبون بالسجن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات.

وجاء في المادتين الثانية والثالثة من الفصل السادس، أن الموظفين يعاقبون بتهمة الاختلاس والظلم، (أي جمع الضرائب بدون وجه حق).

- وقد ورد في الفصل التاسع، أنه إذا خالف الموظفون والمستخدمون القانون والتعليمات، يعاقبون حسب ذنوبهم وقد أوضح هذا الفصل وجوب التصرف حسب الحقوق، وعدم تكرار ما سبق من المخالفات، كما أوضح بعض الجرائم التي يقومون بها.

في ٤ تموز عام ١٨٥١م، ظهر القانون الجديد بثوب أوسع، كما جرت عليه تعديلات في التاسع من آب عام ١٨٥٨م. وقد استقى هذا القانون -الذي استمر إلى نهاية الامبراطورية العثمانية- من القانون الفرنسي، حيث بين أن «الضرر العام والمستخدمين»، وقد بين الفصل الرابع من القانون المعدل سرقة الأموال الميرية وعقوباتها، بينما نص الفصل الخامس على سوء استعمال الوظيفة وأكد الفصل السادس على تعديلات وسوء معاملات الموظفين وعقوباتهم.

توضح هذه المواد القانونية مصطلحات كثيرة تتعلق بالظلم وتعريفات الجزاء. وخاصة الفصل السادس الذي فصل عناصر الذنوب واحدة واحدة، غير أنه لم يستعمل كلمة ظلم واستبدلها بمصطلح التعدي.

- مما سبق دراسته، نستطيع أن نحدد إطاراً واضحاً للظلم وأسباب انتشاره بما يلي:
- التناقض بين زيادة مصروفات القصر السلطاني ودار الحكومة العثمانية وتحقيق العدالة.
 - تدهور أنظمة الاقتصاد العثماني كنظام التيمار والالتزام والمالكانة وعدم فعالية التدابير والإجراءات في هذا الجانب.
 - عدم وضوح حقوق المواطنين العثمانيين فيما يتعلق بنظام الأجور.
 - تعاون أعيان المسلمين وغير المسلمين مع موظفي الدولة العثمانية لتحقيق مآربهم الخاصة والنفعية.
 - تدهور النظام العسكري العثماني بشقيه الفرسان والانكشارية بعد القرن السادس عشر.
 - عدم تطبيق القوانين التي سنّها السلاطين الأوائل كالفاتح وسليمان القانوني، مراد الرابع، التي هدفت إلى إصلاح الدولة والقضاء على جميع أنواع الفساد في جميع الميادين.
 - عدم تحديد تصنيفات واضحة لأنواع الجرائم والذنوب التي اقترفها رجال الحكومة العثمانية، وعدم اقتران هذه الجرائم بعقوبات محددة ضمن قانون واضح.
 - عدم استقلالية القضاء العثماني في تحديد العقوبات والشكاوى.
 - جهل الموظفين العثمانيين بقانون العقوبات أو تنفيذها.
 - مساهمة رجال الدولة العثمانية في خراب الخزانة العثمانية.
 - تعريض الدولة العثمانية للحروب الخارجية أدى إلى زيادة النفقات العسكرية وتحمل الدولة إلى كثير من الغرامات الحربية منذ القرن الثامن عشر أدى إلى زيادة الضرائب، وهي مورد الخزانة الوحيد.
 - زيادة قوى النفوذ المحلي في الولايات العثمانية، وخاصة في القرن الثامن عشر أدى إلى إضعاف الدولة عسكرياً ومالياً.
 - فساد رجال القضاء العثماني، وتقبلهم الرشاوى، أدى إلى خضوع العلماء للسلطين السياسية والعسكرية.
 - التعدي على الأماكن والتجمعات السكانية من قبل الموظفين العثمانيين وممارسة سلوكيات سيئة على الناس، والسكن في منازل المواطنين دون دفع بدل الإيجار أو الطعام والشراب.

لقد رتب العقوبات لهذه الذنوب حسب قوة الذنب سواء بالتميز أو الحبس أو النفي والعزل، أما القتل فكان يطبق فقط في حالات القصاص الشرعي.

وخلاصة القول، إن إقرار الظلم في العهد العثماني، تركّز في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وإنه لم تُستثن ولاية من الولايات العثمانية من هذا الظلم، سواء كانت تركية أو عربية أو آسيوية أو أوروبية. فهناك الكثير من قرى الأناضول قد أصابها الخراب، وترك الكثيرون من أهالي ولاية البصرة قراهم في عام ١٥٦٥؛ بسبب المعاملات غير القانونية من رجال الدولة. ويعود ذلك إلى بعد كثير من الولايات عن مركز الامبراطورية، واستغلال الولاة ورجال الدولة العثمانية لهذه الحقيقة، التي تؤكد عدم قدرة العدالة على مراقبتهم، وإيقافهم عند حدودهم، وإن حصل ذلك، فسيكون بعد سنوات طويلة قد تصل إلى عشرين عاماً.

كذلك إن السلطة العثمانية، لم تتخذ التدابير والاجراءات الكفيلة بمنع الظلم عن المواطنين أو حمايتهم، وكانت عاجزة في كثير من الأحيان عن تنفيذ القوانين التي سنّها بهذا الخصوص، فقد ساهم رجال الإقطاع والأعيان والزعماء المحليون في إعاقة تطور الدولة العثمانية في جميع المجالات، وعلى رأسها حقوق المواطنين والدولة، وأوقعوا الدولة في مخاطر كثيرة في فترات مختلفة. فبقي صراع الدولة من مقترفي الظلم ضعيفاً جداً، لأن دائرة الظلم كانت أوسع من قدرات الدولة في القضاء عليها.

إن مفهوم الظلم عند العثمانيين قد تراجع منذ عام ١٨٥٨م وتغيّرت أصول المحاكمات، وتغيّرت النظرة إلى مفهوم الوظائف وطبيعتها، لكن هل طبّقت هذه القوانين على أرض الواقع أو جاءت بنتائج إيجابية؟

للإجابة على هذا السؤال، نستطيع أن نقول أنه رغم أن التنظيمات العثمانية وقوانينها لم تكن كافية لكنها كانت جهوداً خيرة، فقد اعتبرت نقلة نوعية في مجال (حقوق الانسان) لأول مرة، التي نقطف ثمارها اليوم.

الهوامش

١. لمزيد من التفاصيل عن قضية حقوق الانسان وتطورها تاريخياً، وانظر: أحمد ظاهر، حقوق الانسان، دار الكرمل، عمان ١٩٩٣ م.
٢. لمزيد من التفاصيل عن نشأة الدولة العثمانية انظر:

F.kpruli, Osmanli Devletinin Kurulusu, Turk Tarih Kurumu (TTK), Ankara, 1988.

٣. قوانين نامة: هي مجموعة الأوامر والفرمانات التي أصدرها السلاطين العثمانيون لتنظيم أمور الدولة الإدارية والمالية والجزائية والحقوقية والعسكرية، واتخذت شكل القانون، وأشهرها قوانين نامة السلاطين محمد الفاتح وسليمان القانوني، وقد جمعت هذه القوانين في دفاتر خاصة. وفي أحيان أخرى جمعت ملخصاتها فقط، وربت على شكل مجموعات وأطلق عليها اسم قوانين نامة أو بصك نامة Yasakname. وأشهر هذه المجموعات هي: تلخيص البيان في قوانين آل عثمان. جمع فيه هازرفن حسين افندي. Hazerfenn Huseyn Efendi القوانين التي صدرت حتى سنة ١٠٨٦/١٦٧٥ وصنفها Bochest في كتالوج بيلوغرافيا، في اثني عشر باباً ضمت حسابات الخزانة وأمور عسكرية وعلمية وملكية وغيرها، وهناك مجموعة عين علي أفندي Ayn Ali Efendi «قوانين آل عثمان در مضامين خلاصة مضامين دفتری دیوان نشرت في استانبول سنة ١٢٨٠هـ، ترجمها خليل ساحلي اوغلو، تحت عنوان «قوانين آل عثمان لعين علي افندي»، مجلة دراسات، المجلد ١٤، العدد ٤، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٧، ولمزيد من التفاصيل عن هذه القوانين انظر:

O.L. Barkan, Kanunname Islam Ansiklopedisi (IA) Vol.6, (Istanbul 1976), pp. 185-196.

٤. لمزيد من التفاصيل عن أسباب انهيار الدولة العثمانية وتفككها، انظر:
- yusuf Akcura, Osmanli. Devetinin Dagilma Deveri, (XVIII ve XIX asirlarda) TTK. Ankara 1986.
- Istanbul Universitesi, Edebiyat, Fakultesi, Sultan II. Mahmud ve Reformalar Seminari, 28-30. Hazrin 1989. Itanbul. 1990.

Egitim Bakanligi, Tanzeimat I., Istanbul, 1940. A Ceva, Eren, Tanzeimat Islam Ansiklopedisi (IA), VOL. 2, (Istanbul 1979). pp. 709-765.

M.Z. Paklin, Osmanli Tarih Devimleri ve Terimleri Sozulgu, (3 volume) Istanbul 1971,I, I/231-233.

(Istanbul 1979), pp. 596-598. H. Inalcik, IA. Bid vol. 2 Ankara 1967., p. 54. Adaletnameler Belgeler 11/34.

٨. الصوباشي، هو المسؤول عن الأمن في المدينة، وخاصة المدن الصغيرة ومراكز الألوية والولايات، ومنح الصوباشي رتبة ضابط صغير يقوم بمهمة الأمن بين جيش الفرسان في الحروب، ويكلف أيام السلم بمهمة جمع الضرائب.

M.Sertoglu, Osmali Tarihi Lugati, Istanbul 1986. p.318.

H. Inalcik, Osmanlilarda Raiyyet Rusumu, Belleten. XXII, 92 (Ekim) p.575.

١٠. الخرجية: هي نوع من الرسوم، كان يحصل عليها بعض الموظفين الذين لم يحصلوا على معاش من الدولة، وخاصة فئة القضاة والعلماء.

M.Sertoglu, Osmali Tarih Lugati, p. 136.

١١. لمزيد من التفاصيل عن هذه الشرائح من الموظفين انظر:

I.H. uzuncarsili; Osmanli Develetin Teskilatindan kapikulu Ocaklari (I-2) Ankara 1988.

P.wittek; Devsirme and Sharia Bulletin of the School of Oriented and Mumcu, Osmanli Develetinde Africa studies vol.xv 11/2 1955.p.271. A Rusvet, Ankara 1969.

١٢. لمزيد من التفاصيل عن موظفي القصر السلطاني واختصاصاتهم، انظر:

I.H.Uzuncarsili,. Osmanli Devetinin Saray Teskilati, TTK. Ankara 1988.

١٣. أحمد لطفي، لطفي تاريخي، جلد ٢ استانبول ١٣٠٢ ص ٦٤.

١٤. من أشهر الرحالة الذين زاروا ولايات الدولة العثمانية ابن بطوطة وهمر وليو نهارت راوولف، وأولياء حلبي، ورحالة آخرون.

لمزيد من التفاصيل انظر:

ليونهارت راوولف، رحلة المشرق إلى العراق وسوريا وفلسطين سنة ١٥٧٣، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ١٩٧٧م. محمود العابدي، أجانب في ديارنا، عمان ١٩٧٤، ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وغرائب الأسفار (أو رحلة ابن بطوطة)، القاهرة ١٩٦٤، ويعتبر كتاب جوزيف فون همر من أعظم مصادر تاريخ الدولة العثمانية حيث تناول تاريخ الدولة العثمانية من نشأتها في عصر عثمان الأول حتى عام ١٧٧٤م. تحت عنوان (Geschichte der Osmanischen Reliches (17 vol).

نشر في عشر مجلدات بالألمانية ١٨٣٥-١٨٤٣، وبالفرنسية في عشر مجلدات ١٩١٣-١٩٢١م، وترجمت إلى التركية بعضاً من أجزائه، فنشرت وزارة التربية التركية الجزء الحادي عشر عام ١٩٤٧، ترجمة محمد عطا. ونشرت مجلة مليت التركية الجزء الثاني، أما الأجزاء الأخرى فلم تترجم بعد. ثم جاءت رحلة أولياء حلبي (سياحت نامه. التي استمرت اثنتين وخمسين عاماً وشملت جميع الولايات العثمانية إضافة إلى إيران (١٦٣٠-١٦٨٥). ترجمت هذه الرحلة إلى حوالي عشر لغات منها الفرنسية والألمانية والانجليزية وطبعت عدة طبعات.

١٥. لمزيد من التفاصيل انظر: عبدالكريم رافق، المشرق العربي في العهد العثماني، جامعة دمشق، ١٩٩٢، ص ص ١٦٥-٢٣٤، ٢٧٥-٣٠٥.

A.A.Baki, Seriyeye Sicillerine Gore: Afyonkarahis Mechul Halk Tarihinden. Afyon 1951.19. I.H. Uzuncarsili, Osmanli Devletinin Saray Teskilati, TTK. Ankara, 1988.

١٧. ورد في كتاب الدر المرصوف في تاريخ الشوف للقس حنايا المير، تحقيق الأب اغناطيوس سركيس -جروس- لبنان، ص ٧١، ما يؤكد ذلك في أخبار الأير بشير الشهابي بما نصّه: «وكانت العوانية تخرز له أسامي أس خصوصيين يسمونهم فرامات فيرسل بطلب منهم جانباً من المال بغير تعيين الكمية، فيلتزمون أن يقدموا له دفعة ويرجون في أن يعين ما هو المطلوب منهم، وكان يطلب منهم فوق قدرتهم وكما لا يستطيعون تحصيله ولو باعوا كل مقياتهم... وكما سبق القول كان يطلب طلباً واهياً فضاجت الناس وضافت أحوالهم خاصة إذا أراد أحد أن يبيع شيئاً من أئانه

أو رزقه فلا يوجد من يشتر حذراً من أن يتبين أن لديه دراهم والذي أصعب من ذلك هو أنه تحضر حوالية بطلب مبلغ من المال وتحضر في ثلهم أوراق استعجالية بحولات آخر، وأناس كثيرون بعد أن يصرفوا حالهم بدفع المطلوب ورفع الحوالات عنهم فبعد مدة يرسل فيطلب منهم مرة ثانية فاشتد الضيق على الناس جداً وعظمت مصيبتهم وقلت حيلتهم.

C. Ulucay XVII. asırda Saruhana Eskivalik ve Halk Hreketleri, Istanbul 1944, pp.25-28.

BOA Muhimme Defteri, no.. 2/212/217.

BOA, Fekete, Divani Humayun no. 730. (مؤرخه في سنة ١٠٨٤/١٦٧٣).

BOA Muhimme Defteri, no. 1/729/131.

(مؤرخه في ٢٤ ذي اقلعدة من سنة ٩٦١/٢١ تشرين أول ١٥٥٤م). هي إحدى ضرائب الأراضي

من فئة ضرائب الرسوم العرفية وتسمى أحياناً برسوم رعية. انظر: M.Sertoglu, Osmanli...p. 74.

BOA,Fekete, Divani Humayun no. 476.

أنظر أيضاً. M. Aketpe, Patrona Isyani (3071), Istanbul 1955, p. 13.

٢٣. التكاليف العرفية، هي الرسوم العرفية والعوارض، وهي مجموعة ضرائب تختلف مسياتها ومقاديرها من ولاية إلى أخرى، حسب قانون نامة الخاص بها ومنها الجمارك، جرم وجناية وباغ

وباغمجة، ومجرد ورعية. انظر: M. Setoglu, Osmanli...p. 286, 331.

٢٤. التكاليف الشرعية، هي الضرائب التي تحصيل من المسلمين حسب الشريعة الإسلامية كالزكاة

والخراج وغيرها. M. Sertaglu, Osmanli,p. 286, 755.

BOA, Fekete, Divani Humayun, no. 755

BOA, Fekete, Divani Humayun, no. 548.

٢٧. الخواص الهمايوني، هي جزء من حصّة الدولة من ضرائب الأراضي المفتوحة منذ نشأة الدولة

العثمانية، وتذهب إلى السلطان مباشرة وتدخل خزينته التي تسمى بالخزينة الداخلية

M. Sertolu...p. 145.

BOA, Fekete, Divani Humayun, no. 1397.

BOA, Fekete, Divani Humayun, no. 1445.

٣٠. (مؤرخة في ربيع الأول ١١١٨ / آب ١٧٠٦). BOA, Cevdet Adliye, no. 833.

٣١. (مؤرخة في ٨ شوال ٩٧٣). BOA, Muhimme Defteri, no.5/1497/546.

BOA, Fekete Divani, no.15

OA, Fekete Divani, no.551.

٣٤. الدورة. هي خروج صاحب الخدمة بموجب فرمان لعمل كشف وتدقيق مع الموظفين المحليين للضرائب السنوية المفروضة على الرعايا في ولاية ما.

BOA, Fekete, Divani Humayun, no.362

BOA, Muhimme Defteri, no.73/10/5

BOA, Fekete, Divani Humayun, no.1084.

٣٨. (مؤرخة في ٥ رمضان ١٢٥٠ / ١٥ يناير ١٨٣٥). BOA, Cevdet Adliye no.2936.

BOA, Muhimme Defteri, No.5/1340/494. ٣٠A, Mumcu, Rusvet, p. 182.

BOA, Muhimme Defteri, no.5/1249/465

BOA, Fekete, Divani- Humayun, no.1083.

BOA, Muhimme Defteri, No.73/450/193.

BOA, Fekete, Divani- Humayun, no.1155.

A. Refik, Onaltinci. Asirda Istanbul Hayati (1553-

BOA, Cevdet Adliye no. 1667. Muhimme Defteri, no.5/77/33.

٤٧. أنظر هامش رقم ١٤.

A. Cevdet Tarihi, vol. XI, p.18 BOA, name-i Humayun no. 6/452.

BOA, Muhimme Defteri-, no. 3/137/57

BOA,Muhimme Defteri-, no. 3/197/557

مؤرخة في شوال ١٢٧٤ / نيسان ١٨٣٢ . BOA, Muhimme Defteri-, no. 5/111/

BOA, C. Adliye, no. 143.

٥٣ . مؤرخة في ١٠ شوال ١٠١٠ / ٢٩ أيار ١٦٠٢ BOA, Fekete, Maliye, no. 12/3

BOA,Muhimme Defteri-, no. 73/90/208, no. 5/281/721; no. 73/7/14

BOA, no. 5/382/1017; no. 5/239/617.

BOA,Muhimme Defteri-, no. 73/473/1043.

A. Cevdet Tarihi, vol. XI, p.18

BOA,Muhimme Defteri-, no.19/265.

BOA,Muhimme Defteri-, no.5/274.

J. Sanderson: The Trvels of in the Levant 1584-1602 ed. by Sir. W. Forster, London, 1931, p.101.

BOA,Muhimme Defteri-, no.4/11/1124.

O.L.Barkan, XV re XVI Asirda osmanli Imparator- Lugunda Zirai Econominin Hkuki. ve Mali Esaslari, Istanbul 1943 I/367.

I. Pecevi, Tarihi, Istanbul 1283, p.6.

Mumcu, Rusvet, p. 60.

BOA, C. Adliye, no. 3175.

H. Inalcik, Adaletnameler, P. 36,94.

Rasid Tarihi, Vol. II/99, III/149.

٦٨ . لمزيد من التفاصيل عن نماذج متنوعة عن هذه القوانين انظر :

O.L. Barkan XV ve XVI Asirda... pp. 35-385.

A. Cevdet Tarihi, vol. IV/292.

A.Lutfi Tarihi, Istanbul 1302,vol.I/230.

BOA. Muhimme Deteri, no.3/79/197 BOA, Fekete Maliye, no. 407

BOA. Muhimme Deteri, no.1/133/738, no. 3/50/121.

H. Inalcik, Tanzimatin uygulanmasi ve Sosyal Tepkileri, Belleten XXVII/112,p.630.

Resat Kaynar, Mustafa Resit Pasa ve Tanzimat Ankara 1985, p.295-316.